



المملكة الأردنية الهاشمية



تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"التعليم"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد وسام مهيدات

تموز 2011

## قائمة المحتويات:

2	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (التعليم)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع التعليم

## قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات
8	جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع التعليم الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعليم
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التعليم من الاستهلاك الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التعليم من الاستهلاك الكلي

## قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التعليم
13	الشكل (2) مدخلات قطاع التعليم حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (التعليم)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع خدمات اجتماعية وشخصية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع التعليم استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي 6.15%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعليم في الإنتاج الكلي 3.87%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التعليم 54.18% ضمن قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعليم في الصادرات الوطنية 1.18%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعليم في تعويضات العاملين 5.56%.
- كان قطاع التعليم (نفسه) أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التعليم.
- كان قطاع صناعة الورق ومنتجاته المحلي والمستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التعليم نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الإستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الإستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإستهلاك الأسري.</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر.</li> <li>▪ الإستهلاك الحكومي.</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.</li> <li>▪ التغير في المخزون.</li> <li>▪ الصادرات.</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يعد التعليم المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات فتقيم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها.

وقد ذكر العلامة ابن خلدون في مقدمته "أن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم" وأضاف بأن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعلماً وإلقاءً وتارة محاكاةً وتلقيناً مباشرة

## ❖ وهناك نوعان للتعليم

### 1) التعليم النظامي (التقليدي)

و ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة، وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي. وفي معظم الأقطار يلتحق الناس بشكل منتظم وهو التعليم الذي يتم توفيره في المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية النظامية الأخرى. يشكل هذا التعليم عادة "سلما" متوصلا من التعليم الكامل الدوام للأطفال والياافعين، يبدأ - في الغالب - من عمر الخامسة حتى السابعة ويمتد حتى العشرين أو الخامسة والعشرين من العمر

### 2) التعليم غير النظامي (الحر)

على الرغم من أن له برامج مخططة ومنظمة، كما هو الحال في التعليم النظامي، فإن الإجراءات المتعلقة بالتعليم غير الرسمي أقل انضباطاً من إجراءات التعليم النظامي.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الاجتماعي والشخصي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعياً من ضمنها ثلاثة قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي،



وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع التعليم استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن القطاع الرئيسي (الخدمات الاجتماعية والشخصية) ويتمثل نشاطه بجميع أنواع التعليم النظامي وغير النظامية (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، أنواع التعليم الأخرى).



### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي 11.36% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي 6.15% محتلاً بذلك المرتبة 4 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 8.22% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع التعليم المرتبة 7 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.87%. والمرتبة 1 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 47.04%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات اجتماعية وشخصية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التعليم 54.18% ضمن القطاعات الاجتماعية والشخصية محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

## المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 4.86% للقطاعات الاجتماعية والشخصية والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ و95.14% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع التعليم المرتبة 20 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.18%, واحتل المرتبة 3 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 24.27%.

## المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 14.39% للقطاعات الاجتماعية والشخصية و 85.61% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع التعليم ال المرتبة 5 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 5.56%. واحتل المرتبة 1 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ بنسبة 48.94%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع التعليم الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	4
الإنتاج الكلي	7
الصادرات الوطنية	20
تعويضات العاملين	5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



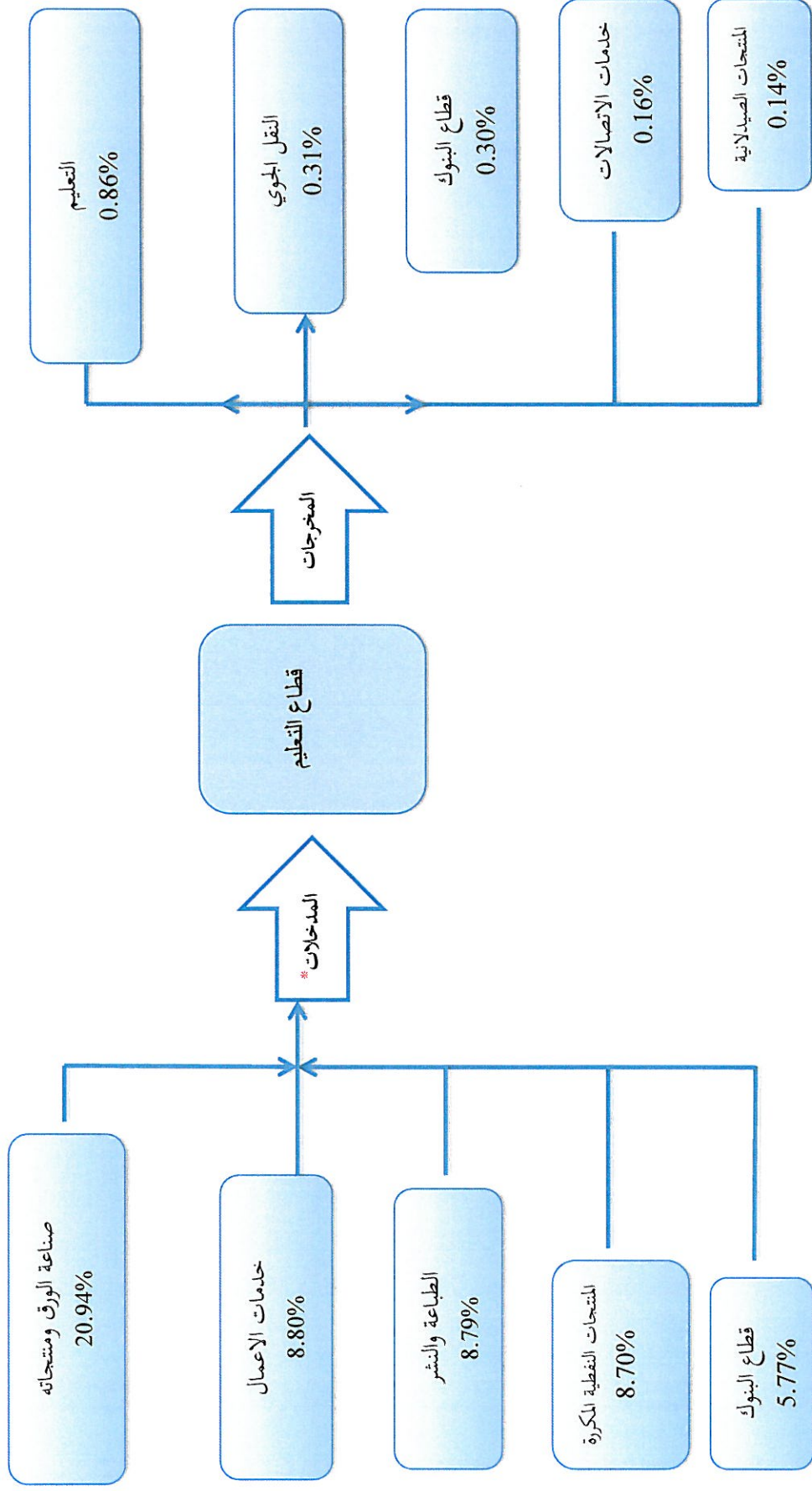
جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعليم:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التعليم	0.86
2	النقل الجوي	0.31
3	قطاع البنوك	0.30
4	خدمات الاتصالات	0.16
5	المنتجات الصيدلانية	0.14
6	التجارة	0.12
7	الانشاءات	0.09
8	صناعة الاثاث	0.04
9	الكهرباء	0.04
10	خدمات مالية اخرى	0.04
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		2.26
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		97.74
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعليم. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع التعليم حيث احتل قطاع التعليم (نفسه) المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع خدمات أخرى بنسبة 0.86%، وجاء قطاع النقل الجوي في المرتبة الثانية بنسبة 0.31% وقطاع البنوك في المرتبة الثالثة بنسبة 0.30%، أما قطاع خدمات مالية أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.04%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع التعليم ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 2.26% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 97.74%

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التعليم



\*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)

دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011



جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التعليم من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الورق ومنتجاته	9.11
2	خدمات الاعمال	8.80
3	الطباعة والنشر	7.45
4	المنتجات النفطية المكررة	7.22
5	قطاع البنوك	5.77
6	خدمات اخرى	4.71
7	الكهرباء	4.38
8	التجارة	4.28
9	النقل الجوي	4.02
10	التعليم	3.98
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع</b>		<b>81.95</b>
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع</b>		<b>18.05</b>
<b>مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع</b>		<b>100</b>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أُستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع التعليم. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع التعليم مخرجاتها بنسبة 9.11%، في حين جاء قطاع خدمات الاعمال في المرتبة الثانية بنسبة 8.80%، وقطاع الطباعة والنشر في المرتبة الثالثة بنسبة 7.45%. وفي المقابل ، جاء قطاع التعليم (نفسه) في المرتبة العاشرة بنسبة 3.98%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التعليم من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الورق ومنتجاته	11.83
2	المنتجات النفطية المكررة	1.48
3	الطباعة والنشر	1.34
4	الآلات الهندسية	1.23
5	الصناعات التحويلية الأخرى	0.59
6	الكهرباء	0.31
7	صناعة الصابون والمنظفات	0.30
8	منتجات الفخار والزجاج	0.23
9	الآلات والمعدات	0.18
10	هياكل المركبات والمقطورات	0.12
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	18.05
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	81.95
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع التعليم. وقد احتلت منتجات قطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع التعليم بنسبة 11.83%، وجاء قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الثانية بنسبة 1.48%، وقطاع الطباعة والنشر في المرتبة الثالثة بنسبة 1.34%. وفي المقابل، جاء قطاع هياكل المركبات والمقطورات المرتبة العاشرة بنسبة 0.12.



الشكل (2) مداخلات قطاع التعليم حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

